

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الخميس الواقع في ١٤/٦/١٩٨٤

رئيس الوزراء

احمد حبيدات

الجزيرة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٦ رمضان سنة ١٤٠٢ هـ . الموافق ١٦ حزيران سنة ١٩٨٤ م . العدد (٣٢٤)

الفرس

صفحة

١٠٢٨	مقتضى المادة (٩٤) من الدستور	اعلان صادر عن رئيس الوزراء
١٠٢٩	قانون معدل لقانون التقاعد المدني	قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٨٤
١٠٣١	مقتضى المادة (٩٤) من الدستور	اعلان صادر عن رئيس الوزراء
١٠٣٢	قانون معدل لقانون التقاعد المدني	قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٤
١٠٣٤	مقتضى المادة (٩٤) من الدستور	اعلان صادر عن رئيس الوزراء
١٠٣٥	قانون معدل لقانون التقاعد المدني	قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٤
١٠٣٦	مقتضى المادة (٩٤) من الدستور	اعلان صادر عن رئيس الوزراء
١٠٣٧	قانون معدل لقانون التقاعد المدني	قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٤
١٠٣٩	مصادرة عن رئيس الوزراء بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور	اعلان بطلان قوانين متقدمة
١٠٤٠	نظام معدل انظام التقسيمات الادارية	نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٤
١٠٤١	نظام قبول الطلبة في جامعة مؤتة	نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٤
١٠٤٣	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العراقية	
١٠٤٥	الغاء بروتوكول تأسيس لجنة البناء والتشييد والاشغال العامة في عمان	
١٠٤٦	قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
١٠٤٨	بيان حول اصدار استناد قرض لشركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة	

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٣١ الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١/١ الى مجلس الامة فدخل حايه بعد التعديلات .

ينشر فيها يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٢) المشار اليه .

١٩٨٤/٥/٢٨

رئيس الوزراء
احمد عبيدات

مكتبة العمل

نحسب الحسب للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الآتي وتقرر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٨٤
قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل واما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ط) من المادة (٥) من القانون الاصيل بالغائها بكاملها والاستعاضة عنها بما يلي : -
ط - مدة العضوية لمجلس الامة :

- ١ - لمن كان وزيرا سابقا او موظفا سابقا على ان يجري تعديل راتب تقاعد من كان متقاعدا وتخصيس راتب تقاعد لمن ترك الخدمة ولم يخصص له راتب تقاعد واصبح عضوا في مجلس الامة اذا باقية خدماته المقبولة للتقاعد بما فيها عضوية مجلس الامة خمس عشرة سنة . وتعتبر خدمة العضو بعد بلوغه الستين من عمره مقبولة للتقاعد على ان لا تتجاوز المدة المتعددة من عليها في الفقرة (ج) من المادة السابعة من قانون التقاعد .
- ٢ - لمن اتم خمس عشرة سنة في عضوية مجلس الامة .
- ٣ - بحسب راتب تقاعد عضو مجلس الامة في البتدين السابقين على اساس ضرب عدد اشهر خدمته المقبولة للتقاعد في اعلى راتب تقاضاه او مخصصات تقاضاها ايها اكثر وتقسيم حاصل الضرب على اربع مائة وثمانين بشرط ان لا يتجاوز راتب تقاعد العضو اقبه الشهري الاخير او مخصصاته الشهرية الاخيرة .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (هـ) من المادة (٧) من القانون الاصيل بالغائها بكاملها والاستعاضة عنها بما يلي :
هـ - ما زاد على ثلاث سنوات من المدة التي يقضيها الموظف معارا خارج المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة ٤ - تعدل الفقرات جـ و د و هـ و و ز من المادة (١٨) من القانون الاصيل بالغائها بكاملها والاستعاضة عنها بما يلي : -
ج - تضاف الخدمة المدنية الى الخدمة الوزارية على ان تؤدى عنها جميعا المائدات التقاعدية وفقا لاحكام هذا القانون .

د - يجري حساب تقاعد الوزير على اساس ضرب عدد اشهر خدمته المقبولة للتقاعد في اعلى راتب وزاري تقاضاه عن خدمته الوزارية وتقسيم حاصل الضرب على اربعمائة وثمانين على ان لا يتجاوز راتب التقاعد (٧٥٪) خمسة وسبعين بالمائة من راتبه الوزاري الاخير في اية حالة من الحالات . ويستفيد من احكام هذه المادة من كان وزيرا عند نفاذ احكام هذا القانون .

المادة هـ - تعدل المادة (٥٥) من القانون الاصيل بالغائها بكاملها والاستعاضة عنها بما يلي : -
المادة ٥٥ - دون الاجحاف بما ورد في اي نص من نصوص هذا القانون لا تسري احكامه على الحقوق التقاعدية التي نشأت اسباب استحقاقها قبل نفاذه ، وتم تسوية تلك الحقوق بموجب القوانين التي وقعت اسباب استحقاقها اثناء سريان احكامها .

الحسين بن طلال

١٩٨٤/٥/١٦

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونة	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان شرار	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد عبيدات
---	---	--

وزير النفط طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السليكت	وزير التكوين د. محمد مصطفى الزين	وزير المواصلات طاهر نشات المصري
-------------------------	---------------------------------------	-------------------------------------	------------------------------------

وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة المهندس حيد الله القابلي	وزارة الاعلام ليلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده	وزير الصناعة والتجارة والسياحة د. جواد العناني
--	---------------------------	-----------------------------	---

وزير شؤون الارض المحتلة شوكت محمود	وزير العمل د. تيسير عبد الجابر	وزير الزراعة محمد بشير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خالق داوودية
---------------------------------------	-----------------------------------	---------------------------	--

وزير التثنية الاجتماعية عبد السلام كنعان	وزير الثقافة والشباب والرياضة د. عبد الله عويدات	وزير الاشغال العمالية المهندس رائف نجم	وزير الصحة د. كامل العجلوني
---	---	---	--------------------------------

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٨٧) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١١/١ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٤٤ المشار اليه .

١٩٨٤/٥/٢٨

رئيس الوزراء
احمد عبيدات

مكتبة الامم المتحدة

نحسب الله على المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٤

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الخامسة من القانون الاصلي باضافة الفقرة (ك) التالية اليها : -

ك - بالرغم مما ورد في الفقرة (ب) من المادة (٣) من هذا القانون ، يعتبر ثلثا مدة الخدمات غير المصنفة او يعقد او بالراتب المقطوع التي قضاه الموظف المصنف الموجود في الخدمة اثناء نفاذ هذا القانون مقبولة للتقاعد وذلك سواء كانت تلك الخدمات على حساب الموازنة العامة او موازنة إحدى المؤسسات الحكومية او ضريبة المعارف او اجور العمل الاضافي او على حساب المشاريع او الامانات او التأمين الصحي او الخصصات المفتوحة على ان يجري اقتطاع العائدات التقاعدية على اساس الرواتب التي تقاضاها الموظف خلال الثلاثين الاخيرين من تلك الخدمات وعلى ان تسترد جميع المكافآت والتعويضات التي صرفت له سابقا عن هذه الخدمات بموجب اي قانون او نظام اخر باستثناء ما صرف له بموجب نظام الضمان الاجتماعي ومساهمته في صندوق الادخار للموظفين غير المصنفين .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٨) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد في الفقرة (أ) منها بند (١) واضافة البند (٢) الى هذه الفقرة : -

٢ - بالرغم مما ورد في البند (١) من هذه الفقرة يخصص لكل من رئيس الوزراء والوزير المعامل في مجلس الوزراء ورئيس الديوان الملكي ووزير البلاط عند اعتزاله الخدمة وبفض النظر عن مدة خدمته راتب

تقاعدني بمعدل ثلث راتبه الشهري الاخير مضافاً اليه $\frac{1}{80}$ من راتبه الشهري الاخير عن كل شهر من خدماته المقبولة للتقاعد على ان لا يتجاوز الحد الاعلى المنصوص عليه في الفقرة (د) من هذه المادة.

الحسين بن طلال

١٩٨٤/٥/١٦

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير العدل
امجد عبد الكريم الطراونة
نائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية
سليمان عرار
رئيس الوزراء
وزير الدفاع
احمد عبيدات

وزير النقل وزير التربية والتعليم وزير التكوين وزير المواصلات وزير الخارجية
ظاهر حكمت حكمت السكاكيت ابراهيم ايوب د. محمد عضوب الزين طاهر نشات المصري
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس حمد الله التالبي
وزير الاعلام
ليلي شرف
وزير الزراعة
د. حنا عوده
د. جواد العناني
وزير شؤون الارض المحتلة شوكت محمود
وزير العمل
د. تيسير عبد الجابر
وزير الزراعة
محمد بشير
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
عبد خلف داودية
وزير الصحة
وزير الاشغال العامة
المهندس رائف نجم
د. كامل العجلوني

هكذا من العمل

اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٠ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٩١٦) الصادر بتاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٨٠ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالمرافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٤) المشار اليه .

رئيس الوزراء

احمد عبيدات

١٩٨٤/٥/٢٨

نحن الحسين بن عبد الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونامر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٤
قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ومطراً عليهم من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (٢٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

ج - بالرغم مما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة :-

١ - يجوز للمتقاعد المدني الجمع بين الراتبين اذا كان مجموع راتبه التقاعدي مع مختلف العلاوات التي يتقاضاها لا يزيد على اربعين ديناراً .

٢ - للمتقاعد العسكري ان يتقاضى مبلغاً لا يتجاوز اربعين ديناراً من مجموع راتبه التقاعدي مع مختلف العلاوات التي يستحقها وذلك بالاضافة الى الراتب الذي يتقاضاه من اي وظيفة مدنية انتقل اليها او عين فيها .

الحسين بن طلال

١٩٨٤/٥/١٦

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء نائب رئيس الوزراء رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير العدل وزير الداخلية احمد عبيدات
احمد عبد الكريم الطراونة سليمان عرار

وزير النقل وزير التربية والتعليم وزير التكوين وزير المواصلات وزير الخارجية
طاهر حكمت حكمت السكاكيت ابراهيم ايوب د. محمد عسوب الزين طاهر نشات المصري

وزير الشؤون البلدية وزيرة الاعلام وزير المالية وزير الصناعة والتجارة والسياحة
والقروية والبيئة المهندس عبد الله التالبي د. جواد المنصاني د. حنا عوده

وزير شؤون وزير العمل وزير الزراعة وزير الاوقاف والشؤون
الارض المحتلة د. تيسر عبد الجابر محمد بشير والمهندسات الاسلابة
شوكيت محبوب د. عبد الله عويدات المهندس رائف نجم عبد خلف داويكة

وزير وزير الثقافة وزير وزير الصحة
التنمية الاجتماعية د. عبد الله عويدات الاشغال العامة د. كامل المعجلوني
عبد السلام كتمان د. عبد الله عويدات المهندس رائف نجم

مكتبة الامم المتحدة

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨١ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٧٩٨٩) الصادر بتاريخ ١٩٨١/٣/١ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٧) المشار اليه .

رئيس الوزراء
احمد عبيدات

١٩٨٤/٥/٢٨

مكتبة البرلمان

نحن الحسين بن عبد الله ملك المملكة المغربية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٤
قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل بالغاء عبارة (وتعني كلمة الراتب الى اخر ما ورد في هذه العبارة) والاستعاضة عنها بما يلي :-

« وتعني كلمة الراتب وعبارة الراتب الشهري الاخير ، الراتب الاساسي الشهري أوخصصات عضو مجلس الامة الاساسية الشهرية مضافا الى أي منهما ربع هذا الراتب او تلك الخصصات ولا تشمل العلاوات والخصصات الاخرى من أي نوع كانت » .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (د) من المادة (١٨) من القانون الاصيل بالغاء عبارة (٧٥٪) خمسة وسبعين بالمائة من راتبه الوزاري الاخير الواردة فيها ويستعاض عنها بعبارة (راتبه الشهري الاخير) .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٩) من القانون الاصيل بشطب عبارة (خمسة وسبعين في المائة ٧٥٪ من) الواردة فيها .

المادة ٥ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢٢) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها :
« ولا تحسب اية مدة من مدد الفواصل المذكورة في هذه الفقرة للمتقاعد الذي يعود للخدمة بعد تاريخ ١٩٨١/٣/١ » .

المادة ٦ - تعدل المادة (٢٥) من القانون الاصيل بشطب كلمة (الاساسي) الواردة فيها .

المادة ٧ - تعدل المادة (٣١) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (أ) التالية الى آخرها :
« الاب شريطة ان يكون المتوفى اعزبا والمغيل الوحيد لوالده » .

المادة ٨ - تُلغى عبارة (٥٠٪ خمسون بالمائة) حيثما وردت في هذا القانون ويستعاض عنها بعبارة (٧٥٪ خمسة وسبعون بالمائة) .

المادة ٩ - يلغى نص المادة (٤٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
إذا توفي موظف وجوده في الخدمة فتمتلكه عائلته راتباً تقاعدياً يعادل (٧٥ ٪) من الراتب التقاعدي الذي يستحقه فيما لو بقي على قيد الحياة على ان لا يقل عن ثلث راتبه الشهري الاخير اذا بانته خلعته المقبولة للتقاعد عشر سنوات وعلى ان لا يقل عن ربع راتبه الشهري الاخير اذا نقصت مدة خدمته عن ذلك

المادة ١٠ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٤١) من القانون الاصيل على الوجه التالي :-
يشطب كلمة (ربع) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (ثلث) ويشطب كلمة (ثلث) ايضاً وردت فيها والاستعاضة عنها بكلمة (نصف) .

المادة ١١ - يلغى نص المادة ٥٤ « من القانون الاصيل » .

١٩٨٤/٥/١٦

الحسين بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونة	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عرار	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد عبيدات
وزير النقل وزير التربية والتعليم طاهر حكمت حكمت السليكات	وزير التكوين د. محمد عفيف الزين	وزير المواصلات وزير الخارجية طاهر نشأت المصري
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس حمد الله القابلي	وزير الاعلام ليلى شرف	وزير المالية وزير الصناعة والتجارة والسياحة د. جواد العناني
وزير شؤون الارض الحطة شوكيت محمود	وزير العمل د. تيسير عبد الجليل	وزير الاوقاف والشؤون والمندسات الاسلاميه عبد خليف داوودية
وزير التربية الاجتماعية عبد السلام كتمان	وزير الثقافة والشباب والارث د. عبد الله عويدات	وزير الاشغال العامة المهندس رائف نجم
		وزير الصحة د. كامل المجولني

اعلان

بطلان قوانين مؤقتة

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة القوانين المؤقتة المدرجة ارقامها واسماؤها تالياً وذلك لورود ما تضمنته هذه القوانين من احكام ومواد في قوانين اخرى ، فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٨٧٠) تاريخ ١٩٨٤/٥/٣٠ المتضمن اعلان بطلان القوانين المذكورة اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية :

- ١ - قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٧٦) تاريخ ١٩٧٥/٩/١ .
- ٢ - قانون مؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٦٥٢) تاريخ ١٩٧٦/٩/١ .
- ٣ - قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٦٥٨) تاريخ ١٩٧٦/١٠/٥ .
- ٤ - قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٨٥٢) تاريخ ١٩٧٩/٤/١ .
- ٥ - قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٨٧٦) تاريخ ١٩٧٩/٨/١٦ .

رئيس الوزراء
احمد عبيدات

مكتبة الملك

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٤
فأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل الجدول رقم (١) محافظة العاصمة الملحق بالنظام الاصلي على الوجه التالي :-

أ - بالاستعاضة عن عبارة (مشيخة الرقاد) - الواردة برقم (٢) في البند (ج) ناحية سحاب من الفقرة (١) منه - بكلمة (العبدلية) .

ب - بالاستعاضة عن عبارة (كفير الوحيان) - الواردة برقم (٥) في البند (أ) لواء مادبا من الفقرة (٣) منه بكلمة (الفيصلية) .

١٩٨٤/٥/١٦

الحسين بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبد الكريم الطراونة	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سليمان مرار	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير التربية والتعليم حكمت السلاكت	وزير الشؤون ابراهيم ايوب	وزير الخارجية احمد عبيدات
وزارة الاعلام فيلس شرف	وزير المالية د. هناعوده	وزير الصناعة والتجارة والسياسة د. جواد العناني
وزير العمل د. تيسير عبد الجابر	وزير الزراعة محمد بشير	وزير النقل طاهر حكمت
وزير الضريبة الاجتماعية عبد السلام كتمان	وزير الثقافة والشباب والاعمال د. عبدالله هويدات	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية عبد خلف دواويبة
	وزير الاشغال العامة المهندس رائف تجم	وزير الشؤون الارضية المحتلة شوكيت محمود

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠/٥/١٩٨٤
فأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٤ نظام قبول الطلبة في جامعة مؤتة

صادر بمقتضى المادة (٢٢) من قانون جامعة مؤتة رقم (١١) لسنة ١٩٨١

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام قبول الطلبة في جامعة مؤتة لسنة ١٩٨٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

الجامعة : جامعة مؤتة

مجلس الامناء : مجلس امناء الجامعة

المجلس : مجلس الجامعة

الكلية : اي كلية في الجامعة

الدائرة الاكاديمية : الدائرة الاكاديمية في الجامعة

المادة ٣ - أ - يتولى مجلس الامناء بالتنسيق مع مجلس التعليم العالي رسم السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعة .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة يحدد المجلس قبل بداية كل عام دراسي اعداد الطلبة الذين يمكن قبولهم في كل كلية من كليات الجامعة في ذلك العام، وذلك في ضوء احتياجات القوات المسلحة الاردنية والامن العام بحاجة المملكة بعامة ووفق طاقة الجامعة الاستيعابية

المادة ٤ - يتم قبول الطلبة المستجدين في الجامعة للحصول على درجة البكالوريوس وفقا لتعليمات يصدرها المجلس ويشترط في جميع الاحوال ما يلي ، -

أ - ان يكون الطالب حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها .

ب - ان تكون شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها التي يحملها الطالب من الفرع الذي يؤهله للإلتحاق بالكلية او بالدائرة الاكاديمية المتقدم إليها ، وذلك على النحو التالي : -

- ١ - شهادة الدراسة الثانوية العامة / الفرع العلمي : للقبول في جميع الكليات والدوائر الأكاديمية .
٢ - شهادة الدراسة الثانوية العامة / الفرع الأدبي : للقبول في الكليات والدوائر الأكاديمية الإنسانية.
ج - أن يكون الطالب لائقاً صحياً للخدمة في القوات المسلحة الأردنية وذلك بشهادة من الجهة الطبية التي تعتمد عليها الجامعة .

المادة ٥ - يجوز للمجلس قبول الطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة المهنية في الكليات والمعاهد والمراكز العلمية في الجامعة وتحديد شروط القبول وعدد الطلبة الذين يمكن قبولهم في هذه الحالة بتعليمات يصدرها المجلس .

- المادة ٦ - تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا النظام للمجلس أن يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكامه بما في ذلك ما يلي :-
أ - تعليمات القبول في الدراسات العليا والمعاهد والمراكز العلمية والبرامج الخاصة في الجامعة .
ب - تعليمات مراعاة القبول والتسجيل في الجامعة .

١٩٨٤/٥/٣٠

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد عبيدات	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سليمان عرار	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبد الكريم الطراونة
وزير الخارجية طاهر نشأت المصري	وزير المواصلات د. محمد عضوب الزين	وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة والسياحة بالوكالة ابراهيم ايوب
وزير التربية والتعليم حكمت السكاك	وزير النقل طاهر حكمت	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة المهندس حميد الله إقباليني	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد خالف داود عيسى	وزير الزراعة محمد بشير
وزير شؤون الأرض المحتلة شوكت محبوب	وزير الصحة د. كامل المعجلوني	وزير الأشغال العامة المهندس رائف نجم
	وزير الثقافة د. عبد الله عويدات	وزير السياحة والتشباب والآثار د. عبد الله عويدات
	وزير التنمية الاجتماعية عبد السلام كفمان	وزير التخطيط والتشباب والآثار د. عبد الله عويدات

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٠٠) تاريخ ١٩٨٤/٥/٦ المتضمن الموافقة على الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العراقية بشأن تصدير النفط الخام العراقي الى المملكة الأردنية الهاشمية بشكلها التالي :-

اتفاق بين حكومة الجمهورية العراقية
وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية انطلاقاً من علاقات الاخوة وتعزيزاً للصلات والروابط الاقتصادية والتجارية بين القطرين الشقيقين ، فقد اتفقتا على ما يلي :-

المادة الاولى

تقوم حكومة الجمهورية العراقية بتصدير النفط الخام العراقي الى المملكة الأردنية الهاشمية ويتم التعاقد على تجهيز النفط الخام بين المؤسسات المختصة في كلا البلدين .

المادة الثانية

تقوم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتغطية قيم النفط الخام المشار اليه في المادة اولى اعلاه عن طريق ما يلي :-
أ - قيم السلع والمنتجات الصناعية والحيوانية المصدرة الى العراق وذات المنشأ الأردني وضمن قائمة السلع التاشيرية المرفقة .

ب - قيم الصادرات الأردنية غير المنظورة الى العراق والتي تشمل خدمات اعمال المقاولين والمتعهدين الأردنيين وخدمات الطيران ومستحقات الوزارات والمؤسسات الأردنية الناجمة عن خدمات قدمتها هذه المؤسسات الى العراق .

ج - مصاريف واجور مؤسسة النقل البري العراقية الناجمة عن خدماتها في الاردن ومصاريف الطلاب والمتدربين العراقيين في الاردن .

د - اية التزامات عراقية رسمية اخرى في الاردن يتفق عليها مسبقاً بين البنكين المركزيين .

المادة الثالثة

يقوم البنك المركزي العراقي والبنك المركزي الأردني بالاتفاق على فتح الحسابات المختصة والتوقيع على ترتيبات مصرفية جديدة لتنفيذ هذا الاتفاق بأقرب وقت ممكن وتبقى ترتيبات تسهيلات الدفع الموقع عليها بين البنكين المركزيين بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢١ سارية المفعول .

المادة الرابعة

يكون هذا الاتفاق نافذ المفعول لغاية ١٩٨٤/١٢/٣١ ويجدد تلقائياً الا اذا اخطر احد الطرفين الطرف الآخر قبل فترة لا تقل عن شهرين برغبته بانتهاء العمل بهذا الاتفاق وفي هذه الحالة تبقى الالتزامات المترتبة عن هذا الاتفاق نافذة المفعول الى ان يتم تسويتها .

هذه هي الاصل

المادة الخامسة

يتم لقاء خلال شهر كانون الاول من هذا العام لغرض تقييم هذا الاتفاق .

المادة السادسة

لا تحمل الحسابات المشار اليها في هذا الاتفاق اي فوائد او عمولات او مصاريف .

المادة السابعة

تبرم جميع العقود في اطار هذا الاتفاق بالدولار الامريكي وفي حالة تقديم القوائم والمستندات بالعملة الوطنية يجري تحويلها الى الدولار الامريكي وفقا للاسعار المعلنة في كل من البنك المركزي العراقي والبنك المركزي الاردني في تاريخ الاستحقاق وحسب الحال .

المادة الثامنة

يجري العمل بهذا الاتفاق اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه ويتم تبادل مذكرات المصادقة عليه وفقا للاسس الدستورية المعمول بها في البلدين .

حرر ووقع بغداد بتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٤ .

عن حكومة
الجمهورية العراقية
وزير النفط
قاسم احمد تقي

عن حكومة
المملكة الاردنية الهاشمية
وزير الصناعة والتجارة والسياحة
الدكتور جواد العناني

الغاء بروتوكول

تأسيس لجنة البناء والتشييد والانشغال العامة في عمان

بناء على تنسيق معالي وزير العمل ، وفي ضوء قرار مؤتمر العمل العربي الذي انعقد في بغداد خلال الفترة من ١٤-١٨/٣/١٩٨٤ القاضي بدمج مكاتب اللجان الصناعية بمكتب العمل العربي ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٤ الموافقة على الغاء بروتوكول الاتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة العمل العربية بشأن تأسيس لجنة البناء والتشييد والانشغال العامة في عمان .

مكتبة العمل

قرار رقم (٦) لسنة ١٩٨٤
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٨٣/١٢/٢٨ رقم ش ١١٩٦٧/٢/١ وكتابه الثاني المؤرخ ١٩٨٤/٣/٤ رقم (م ش ٢/١/٢١٩٤) اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة الخامسة من نظام الشركات رقم (١٣) لسنة ١٩٦٥ ونصوص قانون رسوم طابع الواردات رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ وبيان ما يلي :-

١ - هل ان رسم طابع الواردات الذي يعين استيفاؤه عن كل نسخة من النسختين اللتين تقدمان لمراقب الشركات من عقد تأسيس الشركة المساهمة ونظامها الداخلي هو الرسم المنصوص عليه في المادة الخامسة من نظام الشركات المشار اليه انفا او ان نص هذه المادة يتعارض مع احكام قانون رسوم طابع الواردات المطلوب تفسيره .
واذا كان هنالك تعارض بين المادة الخامسة من نظام الشركات واحكام قانون رسوم الطوابع فهل يترتب على ذلك وجوب تطبيق احكام قانون رسوم طابع الواردات واستيفاء رسوم طابع الواردات النسيبه عن عقد تأسيس الشركة الذي يقدم لمراقب الشركات وعدم العمل بنص المادة الخامسة من النظام المذكور فيما يختص بذلك .

٢ - اذا لم يكن هنالك تعارض فهل هذا يعني وجوب الاكتفاء باستيفاء رسم طابع الواردات المنصوص عليه في المادة الخامسة من النظام سالف الذكر عن عقد تأسيس الشركة المبحوث عنه انفا وعدم استيفاء رسوم طابع الواردات النسيبه المنصوص عليها في قانون رسوم طابع الواردات .

٣ - هل ان رسوم تسجيل الشركات المساهمة العمومية والخصومية المنصوص عليها في المادة الثامنة من نظام الشركات المذكور تعتبر من قبيل رسوم طابع الواردات النسيبه التي تستوفي عن عقود تأسيس هذه الشركات بمقتضى قانون رسوم طابع الواردات بحيث تفني عن استيفاء رسوم طابع الواردات ام انها تعتبر رسوما اخرى يعين استيفاؤها عند تسجيل الشركة المساهمة بالاضافة الى رسوم طابع الواردات .
وبعد الاطلاع على المراسلات المرفقة بطلب التفسير والنصوص الثانوية نجد :-

١ - ان المادة الخامسة من نظام الشركات تنص على ما يلي :-
(يقدم كل من عقد تأسيس الشركة المساهمة ونظامها الداخلي الى المراقب على نسختين ويوضع على كل نسخة طابع واردة بقيمة دينار واحد) .

٢ - ان المادة الثالثة من قانون رسوم طابع الواردات رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ تنص على ما يلي (اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون تستوفي رسوم طابع الواردات كما هي مبينة في الجدول الاول الملحق بهذا القانون عن جميع المستندات المدرجة فيه وتراعى في ذلك الاعفاءات المدرجة في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون وفي اي قانون آخر معمول به) .

٣ - ان البند (١٠) من الجدول الاول حدد رسوم طابع الواردات عن النسخة الثانية من اية وثيقة تابعة لرسوم الطوابع ، بان اوجب ان تستوفي عن النسخة الثانية من وثيقة تابعة لرسوم الطوابع نفس الرسم الذي يستوفي عن النسخة الاصلية على ان لا يزيد على (٧٥٠) فلساً .

٤ - ان المادة الثامنة من نظام الشركات المذكور تنص على ما يلي :-
(يستوفي المراقب الرسوم التالية عن تسجيل الشركات المساهمة العمومية منها والخصومية والشؤون الاخرى المتعلقة بها والمبينة ادناه :-

١ - واحد بالالف من رأسمال الشركة المساهمة المصرح به او اية زيادة في رأسمالها المسجل وذلك عن تسجيل الشركة او تسجيل الزيادة في رأسمالها ٠٠٠٠٠ الخ .

وعلى ضوء هذه النصوص نجد فيما يتعلق بالسؤالين الاول والثاني ان الجدول الاول الملحق بقانون رسوم طابع الواردات يعتبر جزءاً من هذا القانون وله نفس قوته القانونية .

وحيث ان نظام الشركات رقم (١٣) لسنة ١٩٦٥ هو نظام تنفيذي صادر بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وليس له قوة القانون .

وحيث ان ما ورد في المادة الخامسة من هذا النظام من تحديد لقيمة رسوم طابع الواردات التي توضع على كل نسخة من نسختي عقد تأسيس الشركة المساهمة ونظامها الداخلي اللتين تقدمان لمراقب الشركات يتعارض مع احكام قانون رسوم طابع الواردات الذي حدد مقدار رسوم طابع الواردات التي تستوفي عن كل نسخة من عقد التأسيس .
وحيث ان النظام لا يعدل احكام القانون .

فان ما ينبغي على ذلك ان رسوم طابع الواردات الواجب استيفاؤها عن كل نسخة من عقد تأسيس الشركة المساهمة هو الرسم المنصوص عليه في البند (١٠) من الفقرة الثانية من الجدول الاول الملحق بقانون رسوم طابع الواردات انظر قرار التفسير السابق رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ .

اما عن السؤال الثالث : فنجد ان الرسوم المنصوص عليها في المادة الثامنة من نظام الشركات المشار اليه هي رسوم تسجيل الشركات المساهمة وليست رسوم طابع كما هو واضح من عبارة (يستوفي المراقب الرسوم التالية عن تسجيل الشركات المساهمة الواردة في صلب المادة ومن عبارة (وذلك عن تسجيل الشركة) الواردة في بنود الفقرة الاولى من نفس المادة .

ولذا فان استيفاء هذه الرسوم لا يعني عن استيفاء رسوم طابع الواردات النسيبه بل يعين استيفاء الرسمين المذكورين معاً .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

قرار صدر بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤/٥/٧

مفسر	مفسر	مفسر
رئيس الديوان الخاص	الرئيس الثاني	رئيس الديوان الخاص
بمقتضى القوانين	لحكمة التمييز	بمقتضى القوانين
الرئيس الاول	لحكمة التمييز	الرئيس الاول
لحكمة التمييز	لحكمة التمييز	لحكمة التمييز
موسى السكاك	نجيب الرشيدان	موسى السكاك

مفسر	مفسر
رئيس ديوان	رئيس ديوان
التشريع	التشريع
في رئاسة الوزراء	في رئاسة الوزراء
فييسى طماش	فييسى طماش

مكتبة العمل

بيان حول اصدار اسناد قرض

لشركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة

- ١ - القيمة الاسمية للاصدار (٧٠٠٠٠٠٠٠) سبعة ملايين دينار اردني .
- ٢ - ملكية الاسناد مسجلة وتعطي وثائق الاسناد للمكتسبين بالقيمة التي اقترضها كل واحد منهم للشركة .
- ٣ - تدفع الشركة لمالك السند فائدة بمعدل (٩٪) سنوياً على قسطين نصف سنويين متساويين في ١/١٤ و ٧/١٤ من كل سنة من سنوات عمر السند .
- ٤ - تطلقاً اسناد قيمتها الاسمية سبعمائة الف دينار في يوم ٧/١٤ من السنوات ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، وفي يوم ١/١٤، ٧/١٤، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣ .
- ٥ - لتقرير الاسناد التي تطلقاً يسحب بالقرعة رقم واحد من بين الارقام (٠ - ٩) في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الثاني من السنوات ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، وفي اليوم الرابع عشر من شهر كانون الثاني وشهر تموز من السنوات ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، تطلقاً جميع الاسناد التي تبدأ ارقامها المتسلسلة باحد الارقام المسحوبة ويجري السحب قبل شهر واحد على الاقل من موعد الاطلاق .
- ٦ - يتم دفع القوائد والقيمة الاسمية المستحقة في مكاتب وكيل الدفع والحافظ الامين - المؤسسة المالية العربية (الاردن) حسب الاعلانات الصادرة بهذا الشأن .
- ٧ - يتقادم التزام الشركة بدفع الفائدة بعد انقضاء خمس عشرة سنة على تاريخ استحقاقها .
- ٨ - يتقادم التزام الشركة بدفع القيمة الاسمية للسند بالنقضاء خمس عشرة سنة على تاريخ الاطلاق .
- ٩ - تعني كامل القوائد التي تتحقق لمالكي الاسناد من ضريبة الدخل عملاً باحكام قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢، ولا يخضع استيفاء القيمة الاسمية لاي نوع من أنواع الضرائب والرسوم .
- ١٠ - وافقت الهيئة العامة للشركة على هذا الاصدار في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٨ .
- ووافق مجلس ادارة الشركة على هذا الاصدار بموجب القرار رقم (٨٣)، تاريخ ١٩٨٤/٥/٩ .
- وافق البنك المركزي الاردني بكتابه رقم ١٠٦٢٩/٧٠٣٤، تاريخ ١٩٨٤/٥/٥، على اعادة تمويل ما نسبته (٣٥٪) من قيمة الاسناد التي تملكها البنوك والشركات المالية وعلى استثناء قيمة الاسناد التي تملكها البنوك المرخصة من نسبة الائتمان الى الودائع .
- تم اقرن هذا الاصدار بموافقة رئاسة مجلس الوزراء مع كفالة الحكومة بتسديد اسناد القرض والقوائد المترتبة عليه في تاريخ الاستحقاق، وذلك بموجب الكتاب المؤرخ ١٩٨٤/٦/٣ .

- ١١ - تكفل الحكومة الاردنية دفع القيمة الاسمية والقوائد المستحقة في مواعيدها .
- ١٢ - بموجب احكام النظام الداخلي للشركة يتولى ادارة الشركة وتصريف شؤونها مجلس ادارة مؤلف من خمسة عشر عضواً على النحو التالي : -
- أ - طالما تمتلك حكومة المملكة الاردنية الهاشمية (٥١,٠٥٧٪) من اسهم الشركة فانه يحق لها ان تعين ثمانية اعضاء في مجلس الادارة .
- ب - طالما تمتلك الشركة العربية للتعدين (٢٥٪) من اسهم الشركة فانه يحق لها تعيين ثلاثة اعضاء في مجلس الادارة .
- ج - طالما تمتلك الحكومة الكويتية (٥٪) من اسهم الشركة فانه يحق لها ان تعين عضواً واحداً في مجلس الادارة .
- د - طالما تمتلك الحكومة العراقية (٥,٦٨٪) من اسهم الشركة فانه يحق لها ان تعين عضواً واحداً في مجلس الادارة .
- هـ - طالما تمتلك الشركة العربية للبيبة للاستثمارات الخارجية (٥٪) من اسهم الشركة فانه يحق لها ان تعين عضواً واحداً في مجلس الادارة .
- و - طالما يمتلك البنك الاسلامي للتنمية (٦,٣٤٩٪) من اسهم الشركة فانه يحق له ان يعين عضواً واحداً في مجلس الادارة .

مكتبة العمل

وطبقاً لذلك فإن التشكيل الحالي لمجلس إدارة الشركة هو كما يلي :-

- ١ - معالي السيد عوني المصري - رئيس مجلس الإدارة / ممثل الحكومة الأردنية .
- ٢ - السيد ثابت الطاهر - نائب رئيس مجلس الإدارة / ممثل عن الشركة العربية للتأمين .
- ٣ - معالي السيد علي السور - عضو مجلس الإدارة / المدير العام / ممثل عن الحكومة الأردنية .
- ٤ - السيد أديب طهوب - عضو مجلس الإدارة / ممثل عن الحكومة الأردنية .
- ٥ - السيد حسين القاسم - عضو مجلس الإدارة / ممثل عن الحكومة الأردنية .
- ٦ - السيد الدكتور منلر حدادين - عضو مجلس الإدارة / ممثل عن الحكومة الأردنية .
- ٧ - السيد علي غرايه - عضو مجلس الإدارة / ممثل عن الحكومة الأردنية .
- ٨ - معالي السيد وليد عصفور - عضو مجلس الإدارة / ممثلاً عن الحكومة الأردنية .
- ٩ - السيد معتز البليسي - عضو مجلس الإدارة / ممثل عن الحكومة الأردنية .
- ١٠ - السيد فيصل التميمي - عضو مجلس الإدارة / ممثل عن الشركة العربية للتأمين .
- ١١ - السيد صالح احمد الحمودي - عضو مجلس الإدارة / ممثل عن الشركة العربية للتأمين .
- ١٢ - السيد ياس جاسم محمد الدوري - عضو مجلس الإدارة / ممثل عن الحكومة العراقية .
- ١٣ - السيد ناصر بدر الطخيم - عضو مجلس الإدارة / ممثل عن حكومة دولة الكويت .
- ١٤ - السيد فيصل زايد بن زايد - عضو مجلس الإدارة / ممثل عن الشركة العربية للبيبة للاستشارات الخارجية .
- ١٥ - السيد ماجد أدهم - عضو مجلس الإدارة / ممثل عن البنك الاسلامي / جده .
- ١٤ - وفيما يلي الميزانية المصدقة للشركة في ٣١ / كانون اول / ١٩٨٣ .

حضرات السادة اعضاء الهيئة العامة المحترمين
شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة
عمان - الاردن

لقد فحصنا الميزانية العامة لشركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة « شركة مساهمة عامة » كما في ٣١ / كانون اول / ١٩٨٣ وبيان المتاجرة والارباح والخسائر للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وقد حصلنا على المعلومات والايضاحات التي كانت برأينا ضرورية من اجل مراقبة سير اعمال الشركة وتديق حساباتها وقنا بالامتحان اللازم للقيود والسجلات الحسابية بما فيها اجراءات المراقبة الاخرى التي وجدناها مناسبة .

برأينا وحسب المعلومات والايضاحات المعطاه لنا والمرققة بالميزانية العامة من رقم (١) الى رقم (١٣) ان الميزانية العامة وبيان المتاجرة والارباح والخسائر يظهران بصورة عادلة المركز المالي للشركة كما في ٣١ / كانون اول / ١٩٨٣ ونتيجة اعمالها للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وانها يتفقان مع متطلبات القانون ودلائل الشركة وسجلاتها المنظمة بطريقة اصولية .

عملاً بأحكام المادة (١٧١) من قانون الشركات الساري المفعول نقترح على السادة أعضاء الهيئة العامة المصادقة على الميزانية العامة كما في ٣١ / كانون اول / ١٩٨٣ وبيان المتاجرة والارباح والخسائر للسنة المنتهية بذلك التاريخ .

شاعر وشركاه

شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة
« شركة مساهمة عامة »

عمان / الاردن

الايضاحات حول البيانات المالية

١ - السياسات المحاسبية

١-١ استهلاك الموجودات الثابتة :

١-١-١ احتسب الاستهلاك السنوي للموجودات الثابتة بالموقع لهذا العام بواقع ٢٥٪ من نسب الاستهلاك المعمول بها في السنة السابقة تمثيلاً ونسبة تشغيل المعدات الانتاجية .

١-١-٢ احتسب الاستهلاك السنوي للموجودات الثابتة في الادارة العامة على اساس القسط الثابت ونفس معدلات السنة السابقة .

١-١-٣ فيما يلي نسب الاستهلاك المعمول بها لهذا العام مقارنة مع نسب استهلاك العام الماضي :-

اسم الموجودة	نسبة استهلاك السنة الحالية %	نسبة استهلاك السنة السابقة %
موجودات الموقع		
مباني وإنشاءات	١٢٥-١٦٧	٥-٦٧
اثاث ومفروشات	٥-٢٥	١٠-٢٠
الطرق بالموقع	١٢٥	٥
الملاحات	١٢٥	٥
المجسم الميكلي للمصنع	٢٥	١٠
السيارات ووسائل النقل الاخرى	٥	٢٠
الالات والمعدات	١٢٥-٥	٥-٢٠
محسنيات الاراضي	١٢٥	٥
موجودات الادارة		
المباني والانشاءات	٦٧-٥	٥-٦٧
الاثاث والمفروشات	١٠-٢٠	١٠-٢٠
السيارات	٢٠	٢٠
الالات والادوات المكتبية	٢٠-٥	٥-٢٠

١-١-٤ بلغ استهلاك الموجودات الثابتة لهذا العام مبلغ (١٣٤٨٧٣ر) دينار منه مبلغ (١٧٩١٦٨٠ر) دينار استهلاك موجودات الموقع ومبلغ ٨١٤٤٩ر دينار استهلاك موجودات الادارة العامة .

١-١-٥ ان تخفيض نسب استهلاك الموجودات الثابتة للتوقع ادى الى تخفيض قيمة الاستهلاك لهذا العام بمبلغ (٥٤ر٣٧٥) دينار .

٢-١ اطفاء مصاريف ما قبل الانتاج :

تطلىء مصاريف ما قبل الانتاج البالغ رصيدها (٢٢٣ر٤٥٠) دينار على مدار (٧) سنوات اعتباراً من هذا العام وبلغ اطفاء العام الحالي مبلغ (٢٩٢ر٤٦١) دينار .

٣-١ المستودعات :

- يتم تسعير المواد وقطع الغيار المصروفة من المستودعات على اساس متوسط السعر .

- يتم تسعير موجودات المستودعات في نهاية العام على اساس متوسط سعر التكلفة :

٤-١ البضاعة الجاهزة :

- يتم تسعير مخزون البوتاس في المستودعات حسب التكلفة او اسعار البيع ايهما اقل :

٢ - الموجودات الثابتة

٢-١ تم زيادة واطافة الموجودات الثابتة هذا العام بمبلغ (٢٠٤ر٣٤٢) دينار بيانها على النحو التالي :-

التفاصيل	المبلغ / دينار
المباني وتوابعها	١٨٣١٠٠٢
الاراضي	١٢٧٤٩
الطرق	٢٣٣٥
الات ومعدات المصنع	٥٢٧١٦١٤
القوارب المائيية	٣٩٠٨٨
السيارات ومعدات النقل الاخرى	١٦٦٤٤٢١
الاثاث والمفروشات	١٤٤٠١٨
الات ومعدات المستشفى	٣٧٦٩٧٧
المجموع	٩٣٤٢٢٠٤

٢-٢ تم بيع جزء من الموجودات الثابتة خلال العام بمبلغ (٦٧١ر) دينار :

٢-٣ تم تخفيض الموجودات الثابتة خلال العام بقيمة الموجودات المشطوبة والبالغة (٧٨٩ر٤٦٩) دينار

تم تحصيل مبلغ (٢٣٣ر٣٢٣) دينار منها على مصاريف ما قبل الانتاج (ايضاح رقم ٣) :

٣ - مصاريف ما قبل الانتاج :

المبلغ الظاهر بالميزانية ومقداره (٧٧٢ر٢٨٥) دينار بيانه على النحو التالي :-

المبلغ دينار	المبلغ دينار	التفاصيل
١٣٦٥٨١٠٢		الرصيد في ١/١/١٩٨٣
٧٣٢٣٣٢٣		يضاف : القيمة الدفترية للموجوات الثابتة المشطوبة .
٤١٩٨٧		تعديل فروقات المستودع
٢٦٢٠		تعديل مصاريف اخرى
١٨٧٥		يسنزل : تعديل القوائد البنكية
٨٧٦١٠		تعديل مصاريف ائتماع الادارة / جيكرينس .
٤٩٤٤٨		مصاريف مستحقة عام ١٩٨٢ لم تدفع .
٨٧١٥١		مطالبة عن اعمال ميكانيكية .
١٦٩٢٩٦٠		قيمة مواد من المتعهدين بدون مقابل .
١٦٤٨٣٣		خصص تعويض نهاية الخدمة
٥٥٠٠٠		قيمة السيارة البويك من المتعهد ٥٥٠٠٠
		بدون مقابل .
		قيمة البوتاس الموجود في مخازن العقبة ١٩٨٢/١٢/٣١
٩١٩٣		تعديل اخرى
٨٩٣		

مجموع التزيمات

المجموع

(٥٧٥٧٩٩)

(٢٠٤٥٠٢٣٣)

(٢٩٢١٤٦١)

١٧٥٢٨٧٧

يسنزل : اطفاء مصاريف ما قبل الانتاج

الرصيد

٤ - مصاريف دراسات المشاريع :

المبلغ الظاهر بالميزانية ومقداره (١٥٦٨٦١٥) دينار يمثل التالي :

١ - مصاريف دراسة استخراج المغنيسيوم

٢ - مصاريف دراسة البرومين ومشتقاته

٣ - مصاريف دراسة مشتقات البوتاس

المجموع

١٥٦٨٦١٥

١٥٦٨٦١٥

١٥٦٨٦١٥

١٥٦٨٦١٥

١٥٦٨٦١٥

١٥٦٨٦١٥

١٥٦٨٦١٥

المبلغ دينار	التفاصيل
٦٣٩١٩	مصاريف دراسة استخراج المغنيسيوم
٢٦٥٢٢	مصاريف دراسة البرومين ومشتقاته
٦٦٤٢٧	مصاريف دراسة مشتقات البوتاس
١٥٦٨٦١٥	المجموع

علما بان بعض هذه الدراسات تم الانتهاء منها .

٥ - الاستشارات بالكلفة :

١ - المبلغ الظاهر بالميزانية (٧٠٠) الف دينار يمثل قيمة (٧٠٠) الف سهم من أسهم شركة الخطوط البحرية الوطنية الاردنية المساهمة المحدودة مدفوع قيمتها بالكامل .

٢ - بلغت قيمة الارباح المقبوضة عن هذه الاسهم لعام ١٩٨٢ مبلغ (٧٠٠٠٠) دينار .

٦ - البضاعة الجاهزة بسعر البيع :

المبلغ الظاهر بالميزانية ومقداره (٢٢٥٣٧٧٤) دينار يمثل قيمة البوتاس المتبقي في نهاية العام والبالغ (٧٧٥٦٦) طن مقوم حسب سعر البيع في أرض المصنع وفي مستودعات الشركة في العقبة وبيان ذلك على النحو التالي : -

التفاصيل	الكمية طن	سعر بيع الطن بالدينار	القيمة بالدينار
البوتاس في مستودع المصنع	٢٨٨٤٥	٧٤٦٣	٨٠٦٨٩١
البوتاس في مستودع العقبة	٤٨٧٢١	٨٠	١٤٥١٨٨٣
المجموع	٧٧٥٦٦		٢٢٥٣٧٧٤

٧ - القروض الطويلة الاجل

١-٧ المبلغ الظاهر بالميزانية ومقداره (٦١٦٢١٧٥٥) دينار يمثل التالي :

التفاصيل	المبلغ دينار
قيمة القروض المسحوبة	٦١٧٠٦٠٥٠
يزنل : الاقساط المسددة من قرض منظمة اوبك	(٨٤٢٩٥)
الرصيد	٦١٦٢١٧٥٥

٢-٧ لم يتم تقييم قيمة المسحوب من القروض بالعملة الاجنبية وذلك لاسعار الصرف المعلنة من قبل البنك المركزي الاردني في نهاية العام كما عرفت في السنوات السابقة، ونتيجة ذلك على بيان الارباح والخسائر هو تخفيض خسارة الشركة لهذا العام بمبلغ (١٢٨٠٩٥٣) دينار .

٨ - منحة الحكومة الاردنية

المبلغ الظاهر بالميزانية ومقداره (٩٠) ألف دينار يمثل المبالغ التي قدمتها الحكومة الأردنية كمنحة للشركة لاجراء دراسات الجدوى الاقتصادية على مشتقات البوتاس

٩ - مخصص تعويض نهاية الخدمة

لم تخفيض مخصص تعويض نهاية الخدمة هذا العام بمبلغ (١٦٤,٨٣٢) دينار وتم تخفيض مصاريف ما قبل الانتاج بنفس المبلغ (ايضاح رقم ٣) .

١٠ - مستحقات المهندسين والمستشارين

المبلغ الظاهر بالميزانية ومقداره (٢٥١,٤٢٥) يمثل التالي :-

التفاصيل	المبلغ دينار
شركة ويمبي العالمية	٤٨٨,٠٤
شركة قطان	٨٦٣
مقاول مستودعات العقبة	١٢٤,٤٨١
شركة جي كوربس العالمية	٧٧٢,٧٧
المجموع	٢٥١,٤٢٥

١١ - حجوزات المهندسين والمستشارين

المبلغ الظاهر بالميزانية ومقداره (٢٠٣,٩٠٤) دينار يمثل التالي :-

التفاصيل	المبلغ
شركة ويمبي العالمية	٩٥٢,٦٩
شركة رانكو	٣١٥,٠٠
شركة قطان	٨٠,٩٩
شركة مصانع البيوت الجاهزة	٩٣٩
شركة جي كوربس العالمية	٦٨,٠٩٧
المجموع	٢٠٣,٩٠٤

١٢ - الالتزامات الطارئة .

بلغت الالتزامات الطارئة بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣١ مبلغ (١٠٣٢,٠٠٨) دينار تمثل التزامات على الشركة نتيجة اعتيادات مستندية مفتوحة لدى البنوك المحلية .

١٣ - عام

التالي كشف يبين كميات البوتاس المنتجة والمباعة خلال عام ١٩٨٣ :-

التفاصيل	الكمية طن
البوتاس في مستودع المصنع في ١٩٨٣/١/١	٨٦٠٠
البوتاس في مستودع العقبة في ١٩٨٣/١/١	٣٢٧
البوتاس المنتج خلال العام	٢٧٩,٨٥١
المجموع	٢٨٨,٧٧٨
يتزل : البوتاس المباع (٢١١٢,١٢)	
البوتاس المتبقى في ١٩٨٣/١٢/٣١	٧٧٥,٦٦

مركز العمل